

مخرفة تجارة عمان  
إدارة الدراسات والتدريب  
وحدة الدراسات والإتفاقيات الدولية

تقرير حول

# أداء بورصة عمان

خلال العامين 2004 / 2005  
والنصف الأول لعامي 2006 / 2005

إعداد

صبري الخصيب

رئيس وحدة الدراسات والإتفاقيات الدولية

تموز 2006

## المحتويات

- مقدم ..... 3
- نشأة البورصة ..... 3
- عضوية البورصة ومجالس إدارتها ..... 4
- أهداف البورصة ..... 4
- التوزيع القطاعي والرقم القياسي الجديدين ..... 5
- نشاط بورصة عمان خلال عامي 2004 / 2005 ..... 6
- نشاط بورصة عمان خلال النصف الأول من عامي 2005 / 2006 ..... 9
- تحليل أسباب تراجع أسعار الأسهم خلال النصف الأول من عام 2006 ..... 12

• جدول يبين المؤشرات الإحصائية الرئيسة لنشاط بورصة

عمان

صفحة 15.....

## أداء بورصة عمان خلال العامين 2004 / 2005 والنصف الأول من عامي 2006 و 2005

### مقدمة:

عرف الأردن التداول بالأسهم منذ أوائل ثلاثينيات القرن العشرين ، حيث كان التداول يتم من خلال سوق غير منظم بواسطة بعض شركات الوساطة ، حتى صدور القانون رقم (31) لسنة 1976 الذي تم بموجبه تأسيس سوق عمان المالي كسوق منظم وكجهة رقابية وتنفيذية في آن واحد.

ظل سوق عمان المالي يلبي احتياجات المستثمرين حتى منتصف عقد التسعينات الذي بدأ يشهد تحولات كبيرة في صناعة الأوراق المالية ، إلى أن صدر قانون الأوراق المالية في الأردن عام 1997 ، وتم بموجبه إنشاء هيئة الأوراق المالية كخلف قانوني لسوق عمان المالي وأصبحت الجهة التي تتولى عمليات التشريع والإشراف والرقابة.

وأنشئت بورصة عمان في 11 آذار 1999 بموجب قانون الأوراق المالية كمؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً ، وتدار من قبل القطاع الخاص ، ولا تهدف إلى الربح ، وأوكل إليها القيام بالدور التنفيذي كسوق منظم لتداول الأوراق المالية في الأردن تحت رقابة هيئة الأوراق المالية.

كما أنشئ مركز إيداع الأوراق المالية بموجب القانون كموؤسسة مستقلة تدار من قبل القطاع الخاص وكجهة وحيدة مصرح لها بالحفظ الأمين لملكية الأوراق المالية والإشراف على عمليات التسوية والتقاص.

بورصة عمان ... تسعى بورصة عمان لان تكون أهم وأحدث البورصات في المنطقة وفي العالم من خلال توفير كافة الوسائل التقنية والتشريعية اللازمة لجعلها مط اهتمام وجذب للمستثمرين المحليين والأجانب ، من خلال توفير سوق عادل للتعامل بالأوراق المالية يمتاز بدرجة عالية من الشفافية والكفاءة والسيولة والعمق.

تتكون عضوية البورصة من الوسطاء الماليين والوسطاء لحسابهم وأي جهات أخرى يحددها مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية ، والذين يشكلون الهيئة العامة للبورصة.

ويتألف مجلس إدارة البورصة من سبعة أعضاء ، عضوين يمثلان البنوك المرخصة كوسطاء والوسطاء المملوكين من قبل البنوك او التابعين لها ، عضوين يمثلان الوسطاء من غير البنوك ، ثلاثة أعضاء من القطاع الخاص من ذوي الخبرة في المجالات القانونية والمالية والإقتصادية يعينهم مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية.

تهدف بورصة عمان بشكل رئيس إلى توفير المناخ المناسب لضمان تفاعل قوى العرض والطلب على الأوراق المالية المتداولة وترسيخ أسس التداول العادل، من خلال:

- وضع وتطبيق الإجراءات وأساليب العمل الكفيلة بضمان تداول كفؤ وشفاف.
- توفير أنظمة إلكترونية ووسائل ربط وقاعات مجهزة بالأدوات والوسائل التقنية الحديثة.
- مراقبة عمليات التداول في السوق والتنسيق مع الهيئة في متابعة تلك العمليات.
- فرض عقوبات تاديبية على أعضائها والأشخاص المرتبطين بهم المخالفين لأحكام القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
- وضع معايير للسلوك المهني.
- وضع معايير التدريب والخبرة والكفاءة الإدارية لأعضائها.

- إعداد التقارير ونشر المعلومات عن أنشطة البورصة.
- إقامة علاقات تعاون مع البورصات والجمعيات والمنظمات العالمية وإبرام الإتفاقيات معها.

### التوزيع القطاعي والرقم القياسي الجديدين:

بدأت بورصة عمان مؤخراً بانتهاج توزيع قطاعي جديد للشركات المدرجة لديها ، بشكل ينسجم مع المعايير الدولية في هذا المجال ، وتساعد المستثمرين في تكوين صورة أوضح حول الشركات المدرجة لاتخاذ قرارهم الاستثماري بشكل يسر وآمن ، حيث يتميز هذا التوزيع في إظهار طبيعة وغايات عمل الشركات بصورة أوضح وأدق ، مما يسهل عمليات التحليل المالي للشركة ومقارنتها مع الشركات المشابهة لها ومع القطاع الذي تنتمي إليه.

ويتكون التوزيع القطاعي الجديد من ثلاثة قطاعات رئيسية ، هي القطاع المالي ويضم البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية والعقارات وشركات الإستثمار ، وقطاع الخدمات ويضم الشركات التي تعمل في مجال الخدمات الصحية والتعليم والطاقة والنقل والسياحة والإتصالات ، وقطاع الصناعة الذي يضم الشركات التي تعمل في الصناعات الاستخراجية والتعدين والإنشائية والغذائية والكهربائية والمشروبات والدخان والملابس والجلود والخزف.

كما قامت البورصة في الأول من شهر تموز الحالي بتطوير رقم قياسي جديد مبني على الأسهم الحرة (المتاحة للتداول) ، حيث يتم احتساب هذا الرقم من خلال التوزيع بالقيمة السوقية للأسهم الحرة المتاحة للتداول في الشركات وليس بعدد الأسهم الكلي المدرج لكل شركة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب معتمد من قبل عدد كبير من المؤسسات الدولية التي تقوم باحتساب أرقام قياسية لمعظم دول العالم.

ويتميز هذا الرقم بأنه يعكس بشكل أفضل تحركات أسعار الأسهم في السوق ، ويخفف من تأثير الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة ، كما يمنح فرصة أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة للتأثير على تحركاته.

ومن أهم المشاريع المستقبلية لبورصة عمان السعي للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الدولي للبورصات ، وتحديث بنيتها التقنية خصوصاً نظام التداول ، والشبكة الأرضية الواسعة ، وتطوير أنظمة الرقابة والتفتيش والاتصال مع الوسطاء والشركات المساهمة ، إضافة الى تطوير سبل نشر المعلومات وإعادة هيكلة كافة منشوراتها خصوصاً النشرة الإحصائية الشهرية ودليل الشركات المساهمة.

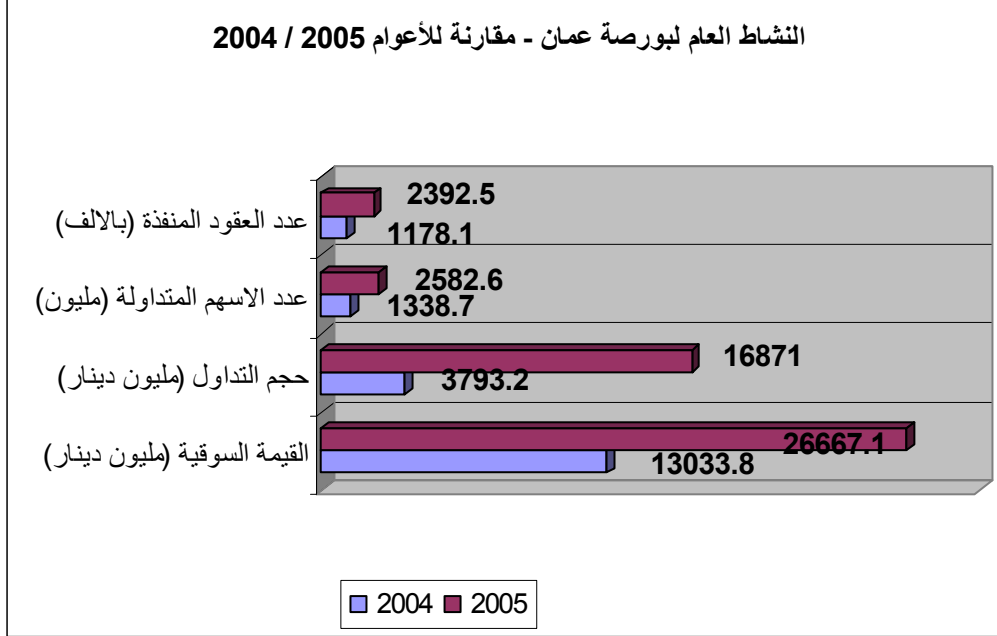
### نشاط بورصة عمان خلال العامين 2005 / 2004:

اختتمت بورصة عمان تعاملاتها في نهاية العام 2005 بمكاسب قياسية ملحوظة لم يسبق لها مثيل ، حيث إرتفع حجم التداول إلى مستويات مميزة منذ تأسيس السوق ليصل إلى (16871) مليون دينار ، مقارنة مع (3793.2) مليون دينار خلال العام 2004 ، بنسبة إرتفاع مقدارها (344.7%) ، وقد بلغ عدد هذه الاسهم المتداولة ما مجموعه (2582.6) مليون سهم بزيادة نسبتها (93%) اذا ما قورن بعدد الاسهم المتداولة خلال العام 2004 والذي بلغ انذاك (1338.7) مليون سهم. علماً بان عدد العقود المنفذة قد بلغ (2.392) مليون عقد خلال العام 2005 بنسبة نمو (103%) مقارنة بعددها خلال العام 2004 والبالغ (1.178) مليون عقد.

وارتفع المعدل اليومي لحجم التداول ليصل الى (69.1) مليون دينار بنسبة نمو مقدارها (348.7%) مقارنة بالمعدل اليومي لحجم التداول خلال العام 2004 الذي بلغ في حينه (15.4) مليون دينار.

وكذلك إرتفع عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان ليصل إلى (201) شركة خلال العام 2005 ، مقابل (192) شركة مدرجة بنهاية العام 2004 0

كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام 2005 لتصل إلى (26667.1) مليون دينار ، بنسبة نمو مقدارها (20.4%) ، مقابل (13033.8) مليون دينار للعام 2004

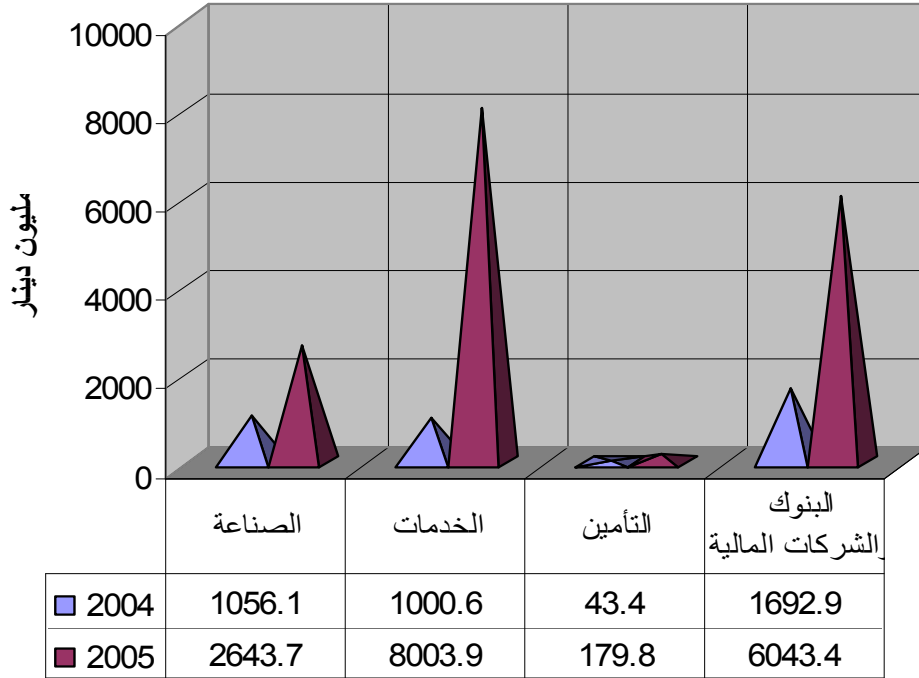


وفيما يتعلق بحجم التداول للقطاعات الرئيسية الأربعة للسوقين الأول والثاني في بورصة عمان خلال العام 2005 ، فقد شكل قطاع الخدمات ما نسبته (47.5%) من إجمالي حجم التداول وبما قيمته (8003.9) مليون دينار بنسبة نمو (700%) مقارنة بحجم تداول هذا القطاع خلال العام 2004 البالغ في حينه (1000.6) مليون دينار وشكل حينذاك ما نسبته (26.4%) من إجمالي حجم التداول للعام 2004.

ويأتي قطاع البنوك والشركات المالية في المرتبة الثانية ، حيث شكل ما نسبته (35.8%) من إجمالي حجم التداول للعام 2005 بقيمة (6043.4) مليون دينار ، بنمو نسبته (256%) مقارنة بحجم تداوله خلال العام 2004 الذي بلغ (1692.9) مليون دينار ، وشكل في حينه (44.7%) من إجمالي حجم التداول. وبالمرتبة الثالثة ، يأتي قطاع الصناعة الذي شكل ما نسبته (15.7%) من إجمالي حجم التداول خلال العام 2005 ، وبما قيمته (2643.7) مليون دينار، مقابل (1056.1) مليون دينار خلال العام 2004 الذي شكل (27.8%) من إجمالي حجم التداول حينذاك.

وأخيراً يأتي قطاع التأمين الذي نما حجم تداوله خلال العام 2005 بنسبة (314%) ليصل إلى ما قيمته (179.8) مليون دينار ، وشكل ما نسبته (1%) من إجمالي حجم التداول ، مقابل (43.4) مليون دينار خلال العام 2004 الذي شكل (1.1%) من إجمالي حجم التداول في حينه.

### أحجام التداول القطاعية للأعوام 2005 / 2004

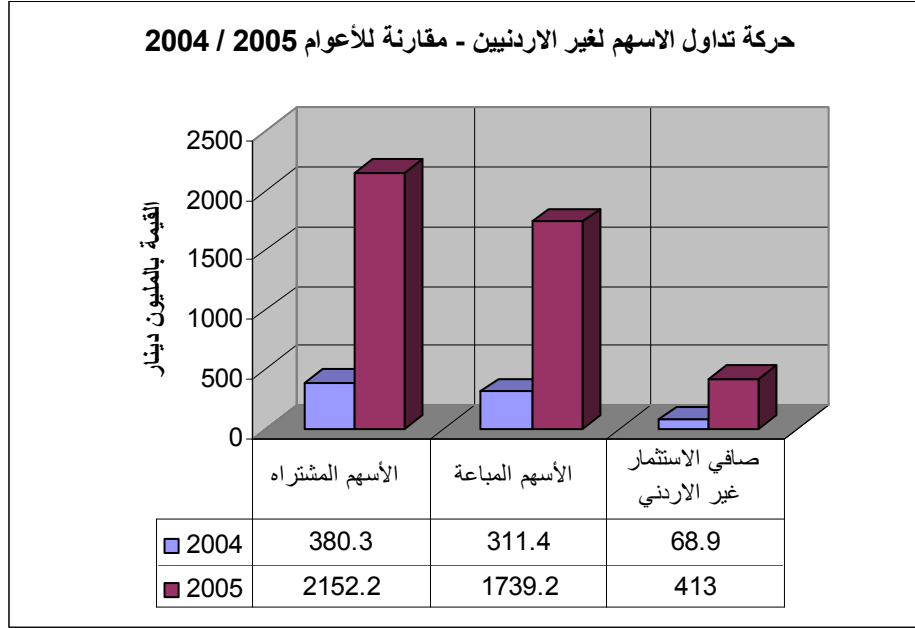


أما القيمة الإجمالية للأسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الأردنيين من أسهم الشركات المتداولة في بورصة عمان خلال العام 2005 فقد بلغت (2152.2) مليون دينار بنمو نسبته (466%) مقارنة بقيمة الاسهم المشتراه خلال العام 2004 والبالغة في حينه (380.3) مليون دينار ، وشكلت الاسهم المشتراه من قبل المستثمرين غير الاردنيين ما نسبته (12.7%) من حجم التداول الكلي ، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال العام 2005 حوالي (1739.2) مليون دينار بنمو ملحوظ نسبته (458.5%) مقارنة بالاسهم المباعة خلال العام 2004 والبالغة (311.4) مليون دينار. وبذلك يكون صافي الاستثمار غير الاردني في بورصة عمان ما قيمته (413) مليون دينار خلال العام 2005.

يُلاحظ من المؤشرات الموضحة أعلاه أن أداء بورصة عمان خلال العام 2005 كان مميزاً بمختلف المقاييس ، وقد سجل أداء الشركات المدرجة في البورصة نتائج لم يسبق لها مثيل ، حيث ارتفع صافي الربح قبل الضريبة بشكل مضاعف وبنسبة (103%) تقريباً عما وصل اليه خلال العام 2004 ، وبالرغم من ان جزءاً لا بأس به من ارباح بعض الشركات تحقق من محافظ الاستثمار بفضل



الارتفاع المميز لأسعار الأسهم إلا ان النتائج المتحققة يمكن وصفها بالقياسية بالنسبة للشركات التي استفادت من تدويرها لمصلحة مضاعفة رؤوس أموالها ، ويمكن اعتبار عام 2005 عام الاكتتابات ، سواء في مجال الاصدارات العامة الأولية أو في مجال أسهم الزيادة ، فقد شهدت البورصة خلال العام 2005 نحو مائة إدراج جديد.

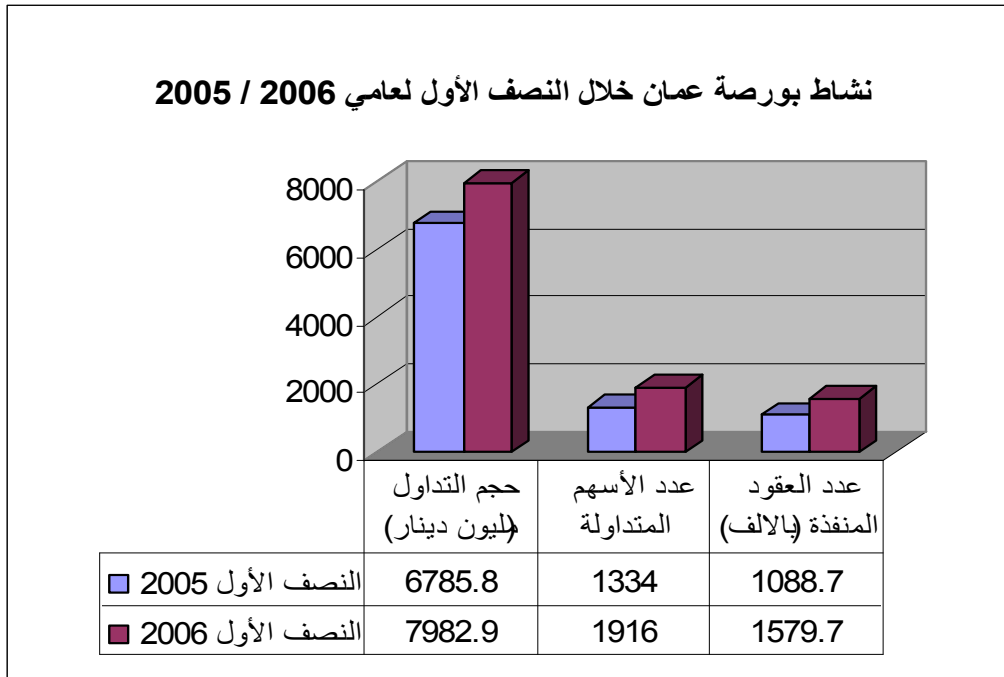


### نشاط بورصة عمان خلال النصف الأول لعامي 2006 / 2005

بالرغم من تراجع أسعار الأسهم خلال النصف الأول من العام 2006 ، إلا نشاط البورصة لم يتراجع بنفس مستوى تراجع أسعار الأسهم ، مقارنة بنشاط البورصة لنفس الفترة من العام 2005 ، حيث ارتفع عدد الشركات المدرجة ليصل الى (214) شركة خلال النصف الأول من العام 2006 ، بزيادة عددها (21) شركة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام 2005.

وقد بلغ حجم التداول خلال هذه الفترة ما قيمته (7982.9) مليون دينار بنسبة زيادة مقدارها (17.6%) مقارنة بنفس الفترة من العام 2005 والذي بلغ في حينه (6785.8) مليون دينار. علماً بان المعدل اليومي لحجم التداول خلال النصف الأول من العام 2006 بلغ (66.5) مليون دينار ، بزيادة ملحوظة نسبتها (19.6%) مقارنة بالمعدل اليومي لحجم التداول خلال نفس الفترة من العام 2005 و البالغ (55.6) مليون دينار.

وكذلك فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال هذه الفترة ليصل الى (1916) مليون سهم ، مقابل (1334) مليون سهم خلال نفس الفترة من العام الماضي ، وبزيادة نسبتها (43.6%). أما العقود المنفذة ، فقد بلغ عددها (1.579) مليون عقد بارتفاع نسبته (45%) مقارنة بعدد العقود المنفذة خلال النصف الأول من العام 2005 ، والتي بلغت في حينه (1.088) مليون عقد.

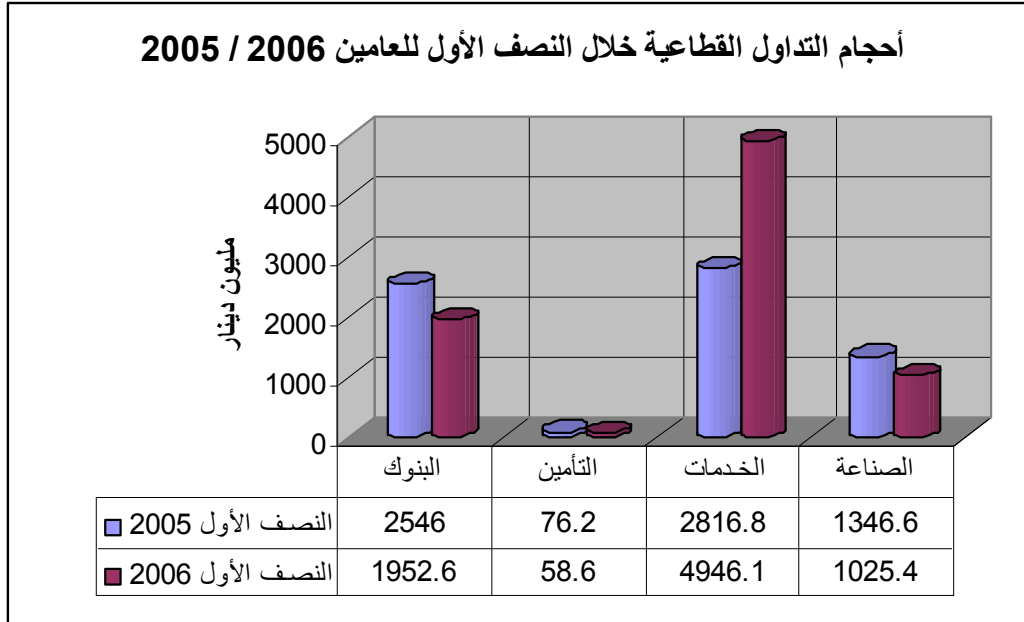


أما بخصوص حجم التداول للقطاعات الرئيسية الأربعة للسوقين الأول والثاني في بورصة عمان خلال النصف الأول من العام 2006 ، فقد شكل قطاع الخدمات ما نسبته (62%) من إجمالي حجم التداول وبما قيمته (4946.1) مليون دينار بنسبة نمو ملحوظه مقدارها (75.5%) مقارنة بحجم تداول هذا القطاع خلال نفس الفترة من العام 2005 البالغ في حينه (2816.8) مليون دينار ، وشكل حينذاك ما نسبته (41.5%) من إجمالي حجم التداول.

ويتبعه قطاع البنوك والشركات المالية في المرتبة الثانية ، حيث شكل ما نسبته (24.4%) من إجمالي حجم التداول خلال النصف الأول من العام 2006 بقيمة (1952.6) مليون دينار ، بانخفاض نسبته (23.3%) مقارنة بحجم تداوله خلال نفس الفترة من العام 2005 الذي بلغ (2546) مليون دينار ، وشكل في حينه (37.5%) من إجمالي حجم التداول.

ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة الذي شكل ما نسبته (12.8%) من إجمالي حجم التداول خلال النصف الأول من العام 2006 ، وبما قيمته (1025.4) مليون دينار، مقابل (1346.6) مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2005 الذي شكل (19.8%) من إجمالي حجم التداول حينذاك.

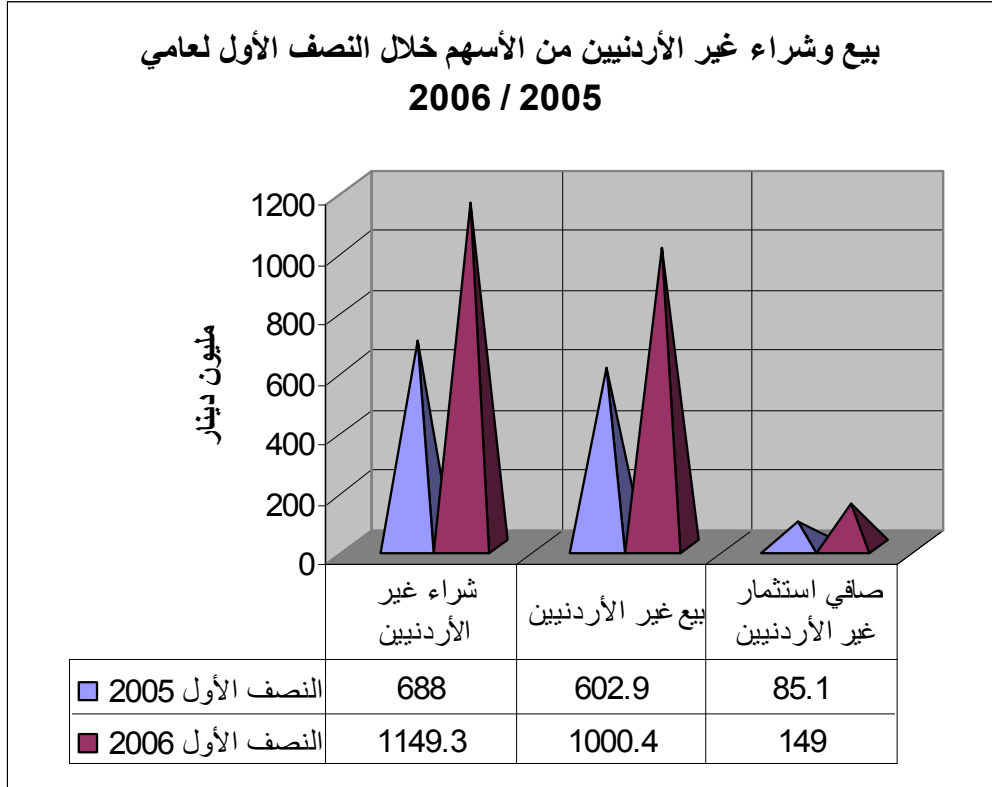
وأخيراً يأتي قطاع التأمين الذي انخفض حجم تداوله خلال النصف الأول من العام 2006 بنسبة (23%) ليصل الى ما قيمته (58.6) مليون دينار ، وشكل ما نسبته (0.8%) من إجمالي حجم التداول ، مقابل (76.2) مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2005 الذي شكل (1.1%) من إجمالي حجم التداول في حينه.



بلغت قيمة شراء غير الأردنيين من الاسهم خلال النصف الأول من العام 2006 ما مجموعه (1149.3) مليون دينار بزيادة مقدارها (67%) مقارنة بقيمتها خلال نفس الفترة من العام 2005 والبالغة (688) مليون دينار حينذاك. في حين بلغت قيمة بيع غير الأردنيين من الأسهم ما مجموعه (1000.4) مليون دينار ، مقابل (602.9) مليون دينار خلال نفس الفترة من العام 2005 ، بزيادة مقدارها (66%).

وبذلك يكون صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال النصف الأول من العام 2006 ما قيمته (149) مليون دينار بارتفاع نسبته (75%) مقارنة بصافي استثمار غير الأردنيين خلال نفس الفترة من العام 2005 والبالغ في حينه (85.1) مليون دينار.

بيع وشراء غير الأردنيين من الأسهم خلال النصف الأول لعامي  
2006 / 2005



تحليل أسباب تراجع أسعار الأسهم خلال النصف الأول من العام 2006

أدى الازدياد الملحوظ للاكتتاب في السوق المالي إلى تراجع في أسعار الأسهم في النصف الأول من العام 2006 ، بشكل لا يتناسب مع الأرباح القياسية للشركات ، حيث ان موجة الهبوط التي ألمت في السوق المالي كانت متوقعة وطبيعية نظراً لان الاكتتابات تتطلب سيولة كبيرة ، خاصة وان عودة السيولة الى السوق لا تتم بشكل مرض وتستغرق فترة طويلة ما بين طرح الاسهم للاكتتاب وإدراجها في السوق المالي والتي تستغرق في كثير من الاحيان نحو ستة أشهر، الأمر الذي أدى الى تعطيل آلية السوق التي أصبحت عاجزة أمام التجاوب مع النتائج المالية الجيدة للشركات والنمو الايجابي للنشاط الاقتصادي وغيرها من العوامل المؤثرة في أداء الأسهم.

وقد كان لقرار مجلس إدارة البورصة الصادر في شهر تشرين الثاني من العام 2005 الأثر الكبير في انخفاض اسعار الأسهم ، حيث نص القرار على تحديد سعر الإفتتاح للاكتتابات الخاصة للأسهم الجديدة للشركات القائمة ، بحيث يتم تحديدها ضمن آلية متبعة عالمياً تأخذ بعين الإعتبار عاملين أساسيين الأول هو معدل اخر سعر تداول خلال العشرة أيام التي سبقت الإكتتاب الجديد ، والثاني هو حجم رأس مال الشركة ، وبذلك تحدد هذه الآلية سعر الإفتتاح الذي يكون عادة أقل بكثير من السعر المتداول لأسهم الشركة قبل الإكتتاب ، بعكس الإكتتابات العامة للشركات تحت التأسيس التي يتحدد سعر الإفتتاح لأسهمها بناءً على قوى العرض والطلب فقط.

ويمكن القول أن هبوط أسعار الأسهم خلال النصف الأول من العام الحالي كان تصحيحاً تلقائياً لسوق الأسهم والسندات ، فقد كان هنالك مبالغة واضحة في أسعار الأسهم التي لم تكن تعكس الأرباح التشغيلية الحقيقية التي حققتها الشركات ، بل كانت ترتفع أسعار الأسهم أو تنخفض نتيجة للمضاربات غير الصحية بغض النظر عن أرباح الشركات أو خسائرها الحقيقية ، وهذا بالتالي أدى الى تكوين أسعار وهمية لمعظم الأسهم المتداولة ، وهذه الحقيقة تؤكد ضرورة قيام الشركات باصدار تقريرين ماليين عن أدائها المالي ، التقرير الأول يتعلق بأرباحها التشغيلية، والثاني يتعلق بالأرباح الناتجة عن تداول الأسهم في البورصة ، مما سيساعد المستثمر على اتخاذ قراره بسهولة ويسر .

كما أن طبيعة المضاربات غير الصحية كان لها الأثر الأكبر في تراجع أسعار الأسهم ، خاصة في ظل دخول العديد من صغار المستثمرين للبورصة دون خبرة مسبقة طمعاً في جني الأرباح السريعة ، وإستغلال كبار المستثمرين للبيئة المشجعة للمضاربات غير الصحية تحقيقاً لمصالحهم الشخصية وجني الأرباح على حساب خسائر صغار المستثمرين ، خاصة في ظل عدم وجود رقابة مباشرة من الجهة المعنية لتحديد دور المضاربة وطبيعتها وحجمها.

وباختصار فان موجة الهبوط التي أمت بالسوق المالي خلال النصف الاول من العام 2006 في اسعار الاسهم المدرجة في البورصة ، يعود الى حقيقة ان الاكتتابات تتطلب سيولة كبيرة وان تقاربها يحد من مرونتها ، حيث ان السيولة المطلوبة لا يمكن اعادتها الى السوق واخراجها وقت الحاجة ، وبذلك فأن هذه الحقيقة تفرض حاجة ماسة تكمن في وضع خطة محكمة للاكتتابات الجديدة تضمن حداً معقولاً من التوازن وبشكل لا يؤثر على السيولة من جهة وعلى أسعار الأسهم من جهة أخرى ، وبما يمكن المستثمرين من ترتيب أوضاعهم ملياً وفق هذه الخطة، وبشكل يحد من الانسحابات السريعة والعشوائية في بعض الأحيان من

الأسهم لصالح الاكتتابات ، وبالرغم من ان طرح الاسهم الجديدة (الاكتتابات) تعتبر عملية مهمة تعكس حيوية النشاط الاقتصادي ومدى النمو الملحوظ لقطاعاته ، الا انها يجب ان تكون مدروسة من ناحية تباعد مواعيد طرحها لتسهيل دخولها الى السوق دون أن تؤثر على السيولة النقدية ومستوى الأسعار ، مما يجعل التداول اليومي في وضع أكثر استقراراً بما في ذلك عمليات المضاربة وجني الأرباح ، وكذلك من ناحية القيم العادلة للأسعار في مرحلة ما بعد الادراج ، والتي تتحدد بناءً على سعر الإغلاق الذي يخضع لتأثير المضاربة غير العادلة في معظم الأحيان بعيداً عن بعض المحددات الأساسية كتقييم أداء الشركة ووضعها المالي ، وبشكل يمنح السهم مرونة كافية للصعود او الهبوط تجاوباً مع آلية السوق بدلاً من ان ينهار نتيجة المبالغة في تحديد سعر الافتتاح.

ونتيجة لما ألم بالسوق المالي خلال النصف الأول من العام 2006 من خسائر فادحة للمستثمرين ، قامت هيئة الأوراق المالية باتخاذ عدة إجراءات لضمان سير عمل البورصة بشفافية متناهية لضمان عدم تكرار هذه الخسائر فيما بعد ، ومن أهم هذه الإجراءات إصدار تعليمات جديدة للتمويل على الهامش لبيد العمل بها اعتباراً من منتصف شهر آذار/2006، والتي تتسجم مع أهداف هيئة الأوراق المالية في التطوير المستمر وتنظيم سوق رأس المال، وضمن إطار تنظيم العلاقة المالية بين الوسيط والعميل، حيث أن تعليمات الترخيص والاعتماد للخدمات المالية لسنة 2005 بينت التعامل بين الوسطاء الماليين وعملائهم لغايات التداول في السوق بأسلوبين رئيسيين أحدهما التمويل على الهامش، والآخر للتعامل النقدي. وحسب التعليمات الجديدة يتم التداول بأسلوب التمويل على الهامش من خلال قيام الوسيط المالي بتمويل جزء من قيمة الأوراق المالية العائدة لعميله بضمانة تلك الأوراق ، ويتم ترخيص شركات الوساطة المالية للقيام بالتمويل على الهامش من قبل هيئة الأوراق المالية على أساس شروط محددة تتضمن وجود رأس مال معين وتقديم كفالة بنكية ، وتوفير القدرات والإمكانيات الفنية والإدارية اللازمة في شركات الوساطة المالية لممارسة هذا النشاط. وستسمح التعليمات الجديدة بتقديم تسهيلات للعملاء بضمانة الأوراق المالية ضمن سقف تمويل محددة يقدمها الوسيط لعميله على أن لا تتجاوز مليون دينار للعميل الواحد.

كما وقامت الهيئة باصدار تعليمات التعامل النقدي بين الوسطاء الماليين والمتعاملين ، تهدف إلى تأسيس مرحلة جديدة للتعاملات التي تقوم على حماية المستثمرين وخصوصاً صغارهم وتقيهم من المضاربات غير العادلة وتجنب تقلبات السوق المتواصلة. وتنص هذه التعليمات في جوهرها على الفصل في التعامل النقدي بين العميل والوسيط ، والتعامل بالهامش ، وفصل حسابات العملاء عن حسابات الوسطاء لمنع الوسيط من أي استغلال ممكن لأموال العملاء الحرة.

وتعزز هذه التعليمات التي اصبحت سارية المفعول اعتباراً من 2006/6/4 نهج التداول النقدي وتغطيته خلال سبعة أيام من تاريخ نشوء الذمة. إلا ان هيئة الأوراق المالية قامت باتخاذ قرار ينص على تأجيل تطبيق ما ورد في هذه التعليمات إلى العام المقبل ، وإعتبار ما تبقى من العام الحالي مرحلة انتقالية تقوم فيها شركات الوساطة المالية بتوفيق أوضاعهم للإلتزام بهذه التعليمات في بداية العام 2007 ، وقد جاء قرار تأجيل هذه التعليمات لوقف الهبوط الحاد للإسهم بسبب شح السيولة التي نجمت عن تطبيق هذه التعليمات لمدة أسبوعين فقط.

## جدول يبين المؤشرات الإحصائية الرئيسية لنشاط بورصة عمان

نسبة التغير (%)	6/30-1/1 2006	6/30 - 1/1 2005	نسبة التغير (%)	2005	2004	
10.8	214	193	4.6	201	192	عدد الشركات المدرجة
2.8-	22556.7	23229.6	104.5	26667.1	13033.8	القيمة السوقية (مليون دينار)
17.6	7982.9	6785.8	344.7	16871	3793.2	حجم التداول (مليون دينار)
19.6	66.5	55.6	348.7	69.1	15.4	المعدل اليومي لحجم التداول (مليون دينار)
43.6	1916	1334	93	2582.6	1338.7	عدد الأسهم المتداولة (مليون)
45	1579.7	1088.7	103	2392.5	1178.2	عدد العقود المنفذة (بالالف)
1.6-	120	122	0.8-	244	246	عدد أيام التداول
1.3	51.8	51.1	61.6	94.1	58.2	معدل دوران الأسهم (%)
18-	6055	7374.7	93	8191.5	4245.6	الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم (نقطة)
30-	1717.6	2439.7	41.3	2171	1535.9	الرقم القياسي غير المرجح لأسعار الأسهم (نقطة)
93-	0.2	3.2	67.3-	3.4	10.4	عدد السندات المتداولة (بالالف)
61-	0.9	2.3	48.3-	3.1	6	قيمة السندات المتداولة (مليون دينار)
53-	18.2	39.2	42.1	44.2	31.1	نسبة القيمة السوقية الى العائد (مرة)
27-	3.2	4.4	18.5	3.2	2.7	نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (مرة)
75	2.1	1.2	5.8-	1.6	1.7	نسبة الأرباح الموزعة الى القيمة السوقية (%)
6.7	44.1	41.3	9	45	41.3	نسبة مساهمة غير الأردنيين في القيمة السوقية (%)
67	1149.4	688	466	2152.2	380.3	شراء غير الأردنيين (مليون دينار)
66	1000.4	602.9	458.5	1739.2	311.4	بيع غير الأردنيين (مليون دينار)
75	149	85.1	499.4	413	68.9	صافي استثمار غير الأردنيين
18-	247.4	302.9	76.8	326.6	184.7	القيمة السوقية الى الناتج المحلي الاجمالي (%)



